الكتاب الثاني عشر

الماسونية والماسونيون في الوطن العربي

المؤلف أ.د. حسين عمر حمادة

دمشق: دار قتيبة، د.، ت

تحليل وعرض أ.د. زكريا سليمان بيومي[1]

يعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي تناولت بشكل أكاديمي -لا دعائي- هذه الحركة بقصد إبراز تأثيرها الفعال في الجانبين السياسي والثقافي في الوطن العربي. وقد أشار المؤلف منذ الإهداء في الصفحة الأولى من كتابه إلى تأثيرها الفعال على المسرحين المحلي والعالمي وأن ذلك يستوجب عدم اعتبارها قضية هامشية. ويبدو أنه قد تأثر في هذا بالموجة التي اجتاحت المثقفين العرب حولها خلال فترة صدور الكتاب وبخاصة التيار العروبي والتيار الإسلامي، كما أنه قد أكد تأثره وارتباطه ببعض الكتّاب الذين تناولوها والذين أثاروا انتباهه إليها مثل سيف الدين البستاني ومحمد علي الزغبي وهما من الذين أحاطوا هذه الحركة بهالة ضخمة من القدرة والسرية وأرادوا إثارة الانتباه إليها للترويج لها أو تلافي دورها أيضاً.

ويلاحظ أن مثل هذا الكتاب قد صدر في إحدى دور النشر السورية وهي دار قتيبة في أواخر الثمانينات وهي فترة التزايد على ريادة التيار العربي القومي بعد الشرخ الذي حدث لهذا التيار في أعقاب توقيع مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل، وكذلك النمو النسبي للتيار الإسلامي العربي وبخاصة السعودي السلفي الذي نما خلال هذه الحقبة.

وتضمن عنوان الكتاب «**الوطن العربي**» يشير إلى غلبة التيار العربي، كما أن

(١) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر والباحث في القضايا الإسلامية

نشر فتوى في الفصل الأخير من أحد فقهاء السعودية السلفيين بتحريم الانتماء إليها واعتبار ذلك سبيلًا للكفر والخروج من الإسلام دون أن يوضح أية مواقف فقهية أخرى في بقية الوطن العربي يشير إلي وجود التيار السلفي الإسلامي، ولعل هذا هو ما دعاه إلى أن يشير إلى وجود أبعاد لهذه الحركة «الماسونية» في السعودية.

والمؤلف «**حسين عمر حمادة**» فلسطيني الأصل والمولد حيث ولد بحيفا سنة١٩٤٤م، ثم خرج منها مع من طرد من أرض فلسطين سنة ١٩٤٨م حيث استقر المقام بأسرته في دمشق. وهناك تلقى تعليمه حتى حصل على درجة الماجستير في التربية، ثم تنقل بين البلاد العربية حيث حصل على بعض الدبلومات من الأزهر في مصر ثم من تونس وغيرها. ثم حصل على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية في باكستان سنة ١٩٩٣م -أي بعد تأليفه لهذا الكتاب-. وقد أَهَّله علمه لأن يصبح عضوًا في الجمعية الإسلامية العالمية لنشر التراث الإسلامي بالقاهرة وعضوًا في اتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين والجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار والجمعية السورية لتاريخ العلوم.

ومن الواضح أن جذور المؤلف الفلسطينية وطرده من بلاده على يد العصابة الصهيونية، وكذلك تأثره بالبستاني والزغبي، وبالتيار العروبي في دمشق التي تلقى فيها تعليمه الأول، كان لكل هذا تأثيره على توجهه في التأليف، فقد تركز أغلب ما ألف على الحركتين الصهيونية والماسونية، وحاول أن يشير إلى مدى الارتباط بينهما أو حتى كونهما حركة واحدة فمن هذه المؤلفات:

- استئصال الماسونية والصهيونية- تحقيق لأبحاث المستشرق السوفيتي فالير إيمليانوف، في ٢٥ حلقة جمعها ونشرها في دمشق سنة ١٩٨٠م.
- شهادات روتارية -الروتاري والروتاريون وحتمية انهيار الحركات الدولية الهدامة- دمشق ١٩٨٠م.

- محمد عزة دروزة -صفحات من حياته وجهاده ومؤلفاته، بيروت١٩٨٢م.
- شهادات يهود بين برج المراقبة الأمريكي وقاعة الملكوت التوراتي -قتيبة، دمشق ١٩٩٠م.
- الأدبيات الماسونية -قتيبة- دمشق، ١٩٩٥م.

على أن المؤلف ربما قد طغى عليه توجيهه إلى أن يبتعد في أبحاثه عن مدى انتماء الزغبي إلى الماسونية، وكذلك عن مدى انتماء «مي زيادة» وصالونها الأدبي في مصر إلى هذه الحركة أيضًا، وربما يكون ذلك راجعًا إلى الإعجاب والتأثر بالأول وانتماء الثانية إلى أرض فلسطين وتساويها معه في الطرد من الأرض المغتصبة، وهو احتمال يتساوى مع عدم تطرقه إلى الماسونية في البلاد السعودية.

أما عن الكتاب «**الماسونية والماسونيون في الوطن العربي**» فيقع في ٣٣٤ صفحة من القطع المتوسط تحتوي على إهداء ومقدمة وعشرة فصول وقائمة بالمصادر والملاحق، وتحتل قضية التعريف بالماسونية بشكل نظري حوالي ٥٥ صفحة، ثم تتلوها مساحة عن توضيح أبعاد الصلة بين الماسونية والسياسة والحركة الصهيونية وبعض القوى الأوروبية المتحالفة معها حوالي ٤٣ صفحة. وتقع هذه الجوانب في فصولٍ ثلاث هي بداية فصول الكتاب.

ويعتبر **الفصل الرابع** هو أكبر فصول الكتاب مساحة حيث يقع في ٧٢ صفحة ويتناول الماسونية في سوريا منذ نشأتها ومدى ارتباطها بالبعد الوطني ومدى تبعية المحافل السورية لغيرها من المحافل الأجنبية.

وفي حجم أقل نسبيًا تناول الماسونية في لبنان في الفصل الخامس حيث بلغ ٢١ صفحة، ثم في العراق والخليج في حدود ١٠ صفحات، ثم أفرد فصلًا عن الماسونية في مصر زاد على أربعين صفحة ثم فصولًا محدودة عن الماسونية في فلسطين والأردن.

ويقع الجزء الخاص بالمراجع والملاحق في ٣٤ صفحة تحتل فيها المراجع العربية الجانب الأساسي حيث بلغت ٩٠ مرجعا، وتعود أغلب هذه المراجع إلى فترات الاحتلال الأوروبي للوطن العربي سواء في سوريا ولبنان أو في مصر. أما ما نشر عن الماسونية بعد الاستقلال فيحتل نصيبًا قليلًا من المراجع وهو جزء يخضع لأبعاد التيارات السياسية في العالم العربي. ومما لاشك فيه أن استناد الكتاب إلى الكتب القديمة قد أضفى عليه قدرًا من المصداقية إلى جانب اللقاءات الشخصية التي أجراها المؤلف.

أما المراجع الأجنبية فهي خمسة فقط وهي في مجملها تقارير استعان بها الباحث في الجزء النظري عن الماسونية دون أن توجد إشارة إلى موضوع الكتاب الرئيسي.

ويتناول الكتاب منذ المقدمة الرؤية المسبقة للباحث في تناوله للماسونية، فعلى الرغم من إعرابه عن رغبته في أن يكون الكتاب مصدرًا رئيسيًا وأمينًا ودقيقًا عن الماسونية إلا أنه سارع بالإعراب عن رؤيته في ذكره أنه وضع خطة مسبقة لهذا الكتاب. كما أن المؤلف قد ذكر استناده إلى عدد هائل من المراجع والمصادر والوثائق لمحاولة توضيح أبعاد ما تناوله الكتاب إلا أنه قد ذكر في نفس الوقت أن أغلب المراجع والمعلومات المتداولة فيها موجّهة من قبل الحركة الماسونية.

ولعل الكتاب هنا قد يلتقي مع غيره من الكتب حول الماسونية في أن أغلبها قد أخذ معلوماته ممن يريدون الترويج لها أو إثارة الإعجاب مع التهويل من شأنها والتخويف من دورها، أو من الذين ضاقوا بها وابتعدوا عنها إجبارًا أو اختيارًا فوجهوا إليها انتقاداتهم، وقد ذكر الباحث أن هناك اقتباسات مجتزأة قد أساءت لكتابات سبقته عن نفس الموضوع.

ويربط المؤلف في المقدمة بين الحركة الماسونية وبين الوجود الاستعماري بشكل عام والوجود الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين العربية، كما يربط بالتالي بين

نشاط الحركة الماسونية وبين دورها السياسي الذي تحاول أن تخفيه وأن دورها ليس قاصراً على النشاط الاجتماعي وحده، وأنها لهذا تجند الكثير من صنّاع القرار السياسي والمروّجين له من رجال القوات المسلحة والإعلاميين وأصحاب رأس المال ومؤسسات الدعاية والمؤسسات المالية المصرفية، وفي نفس الوقت السعي لتسطيح عقول أعدائها بنشر وسائل اللهو والعبث وغير ذلك من وسائل.

وأرجع الباحث عدم السماح للكتابة بحرية عن هذه الحركة في الوطن العربي إلى وجود رقابة وانعدام الحرية وربما لانغماس أصحاب القرار فيها، وأن هامش الحرية في الغرب قد سمح لكثير من كتابه التنبيه إلى خطورة هذه الحركة من خلال إلقاء الضوء على فضائحها ورداءة وسائلها.

تناول **الفصل الأول** من الكتاب تعريف الماسونية من أنها رابطة أخوية تعود إلى القرون الوسطي، ثم نظمت بشكل أوسع في القرن الثامن عشر وأنها ليست جمعية سرية فقط بل مغلقة وأن تنظيماتها وأعضائها معروفون، وذكر أن المنتمين إليها يبلغون الآن (وقت نشر الكتاب) ستة ملايين منهم أربعة ملايين داخل الولايات المتحدة وحدها وقرابة ٧٥٠ ألف في إنجلترا، وأن نشاطها ممنوع في البلاد الاشتراكية، وأن بعض بلدان أوربا قد حاولوا منعها إبان الحقبة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وخلال حكم الملك فرانك في أسبانيا. كما ذكر أنه رغم وجود ما يزيد على ٦٠ ألف دراسة عنها إلا أنها مازالت مجهولة وغير معروفة للكثيرين في بعض جوانبها على الأقل.

واستعرض الكتاب في نفس الفصل النظريات المتعددة حول نشأة هذه الحركة ومدى ارتباطها بحركة البنائين الأحرار، ومع أنه لم يصل إلى ما يشبه الحسم في ذلك إلا أن دور اليهود في تأسيسها هو أمر ثابت تاريخيًا. ولكي لا يترك المؤلف الأمر على حيرته في قضية النشأة أنهى الفصل برأي الموسوعة البريطانية من أنها تعود إلى القرن

الرابع عشر على يد عمال البناء البريطانيين، وأنها انتقلت بعد تنظيمها في القرن الثامن عشر إلى بلدان في غرب أوربا ومستعمرات بريطانيا في أمريكا وأن فروعها مستقلة عن بعضها تربطها المراسلات، وأن القاسم المشترك لها هو شعارها الرئيسي المتمثل في هيكل سليمان.

ثم يتعرض الكتاب إلى تاريخ الماسونية الحديث من أنه يرجع إلى منتصف القرن السابع عشر في إنجلترا وأن عضويتها كانت قاصرة على الأغنياء وأصحاب المصالح واليهود دون عامة البسطاء، واستند في هذا إلى ما ذكره جورجي زيدان في كتابه عن تاريخ الماسونية العام الذي طبع في مصر في أواخر القرن التاسع عشر.

ويعود المؤلف ليذكر أن البعض من الماسون وهو إدريس راغب قد أرّخ لها من أنها مرت بثلاثة أطوار وهو زمن المحفل الأول الممجد ويرجع إلى سنتين بعد خروج بني إسرائيل من مصر، أي في التاريخ القديم. والثاني وهو زمن المحفل المقدس ويعود إلى زمن النبي سليمان عليه السلام وفي موطن مقدس يرتبط بتقديم النبي إبراهيم عليه السلام ابنه إسحاق قربانًا إلى الله ويرتبط بمعجزات للنبي داود وابنه سليمان عليهما السلام. والثالث وهو المحفل الأكبر الملوكي في أورشليم الذي شيّد بعد خلاص إسرائيل من أسر بابل والذي امتد إلى العصر الروماني. ومن الواضح أن بعض الماسون يروّجون للجذور التاريخية التي تعود إلى جذور في العصور القديمة لهذه الحركة وليس كما يذكر البعض عن جذورها اللاحقة.

وينتقل الكتاب إلى مرحلة أخرى للحركة الماسونية من حيث انتقالها من العملية والوضوح إلى الرمزية والسرية سعيًا لضم أعضاء جدد إليها من غير البنائين من أصحاب المهن الأخرى، وأن ذلك جاء في مطلع القرن الثامن عشر (١٧٠٣م). ويذكر أنه قد تبع ذلك عدم إتباع دين البلد الذي يؤسس فيه المحفل كما كان متبعًا بل اعتناق منهج الماسونية الذي وصفوه بالأخلاقي وترك المعتقدات والآراء

الخاصة، وأنها بهذا قد أعطت الماسونية صفة اللادينية والعلمانية والعدمية بشكل يسّر لليهود السيطرة عليهم.

وأشار إلى ضم المحفل الإنجليزي لمحافل أخرى في فرنسا وأمريكا، ثم أشار إلى نجاح الثورة الفرنسية من خلال الماسوني نابليون في نشر المبادئ الماسونية في كل من البرتغال وإيطاليا وأسبانيا، وأدى ذلك إلى تسلل اليهود إلى المراكز الحساسة في هذه البلدان وكذلك ثرواتها حتى وصل اليهود إلى مراكز رئاسة الوزراء.

وعلّق الكتاب على ما ذكره البعض من الماسون إلى كونها دين يتفق عليه الجميع يتضمن سحق المسيحية وسحق تعاليم الدين – أي دين – بأنها محاولة لإيجاد ديانة جديدة تحرص على عدم البوح بها خوفًا من إثارة المؤسسات الدينية ضدها كما ورد عند ستيفن نايت في كتابه عن الحركة الماسونية، وإن كان المؤلف لم يرجع إلى الكتاب مباشرة بل رجع إلى تعليق أوردته جريدة الجزيرة السعودية.

أما عن المحتوى الفكري للماسونية الذي انتهى به الفصل الأول فهو تارة يرتبط بالليبرالية الإنجليزية وتارة يرتبط بفكر الطبقة الوسطى كما هو في فرنسا ثم عادت وتخلصت منه بعد نجاح الثورة وتحولها إلى الرأسمالية، وتارة أخرى يرتبط بالإقطاع والأرستقراطية في النمسا.

وبشكل عام يذكر المؤلف عن علاقة اليهود بالماسونية أنها غير محدودة فكان اليهود ممنوعين من دخولها في القرن الثامن عشر في بريطانيا رغم أنهم من مؤسسيها وكذلك في ألمانيا في القرن التاسع عشر، لكنهم كانوا من المؤسسين لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه بعد ذلك اجتذبت هذه الجمعية مجموعة اليهود في كل مكان.

وينتقل **الفصل الثاني** لمعالجة جانب آخر من الحركة الماسونية وهو فرقها وطرقها، فيقسم الفرق إلى ثلاث ماسونية عامة وماسونية ملوكية وماسونية كونية. فالماسونية العامة التي توصف بالرمزية لها ٣٣ درجة رمزية حيث تكثر هذه الفرق

من الرموز في درجاتها وتعاليمها وتقبل في عضويتها المتدينين وإن كانت فرنسا قد قبلت اللادينيين.

أما الماسونية الملوكية فتعتقد بما ورد في التوراة وإعادة بناء هيكل سليمان وهي مختلفة عن الأولى ويوجد عدد من أنصارها في سوريا وأغلبية في فلسطين، وتتركز على احترام الدين اليهودي والعمل على تجديد المملكة اليهودية في فلسطين باسم الوطن القومي لليهود.

أما الماسونية الكونية فهي غير معروفة وأنصارها قليلون منفصلون من اليهود وهمهم العودة إلى روما مملكة أجدادهم، ووسائلهم نشر الإباحية وتقصد نشر النسر الروماني على العالم ومحفلها الوحيد في نيويورك ومازالت هذه الفرقة مجهولة.

وبعد الحديث عن الفرق الماسونية ينتقل الكتاب إلى توضيح الفرق الماسونية وهي ثماني طرق الطريقة الأسكتلندية القديمة والطريقة الأسكتلندية المعتدلة وطريقة يورك والطريقة الفرنسية الحديثة والطريقة السويدية والطريقة المفيسية والطريقة السورية العربية والطريقة الأورشليمية.

وتناول الكتاب الطريقة الأولى بشيء من التفصيل في أكثر من صفحتين في حين لم تنل بقية الطرق سوى توضيح محدود في نصف صفحة.

والطريقة الأسكتلندية القديمة نشأت في فرنسا وارتبطت تعاليمها ودرجاتها بالمادية العلمانية ولها ٣٣ درجة وتعود لما قبل القرن الثامن عشر، وكان لهذه الطريقة تأثير على كثير من شرائح المجتمع الفرنسي قبل الثورة الفرنسية فأثرت على أحداثها ورجالها.

ثم أتبع الكتاب ذلك بتقسيم المحافل الماسونية في العالم إلى قسمين كبيرين المحافل الإنجليزية ولها فروعها في أمريكا وهولندا والسويد والدانمارك. ويحظر على

أتباعها الدخول في الأمور الدينية والسياسية، ثم المحافل الفرنسية التي تتبعها الدول الكاثوليكية وتتركز في محفل الشرق الأعظم، ويسمح لأتباعها بتناول الدين والسياسة ويكون للماسون فيها من خلال كونها جمعية اجتماعية أن تؤثر في أي قرار للجمهورية وتكون كذلك مؤثرة وزعيمة لأحزاب السياسة بحيث تنقاد لها وأن قدرتها على التغيير تتخفى تحت شعارات الإخاء والعدل والمساواة.

أما عن درجات الماسونية فقد عدّدها في ٣٣ درجة، وأعقب ذلك بتوضيح السلم الخاص بألقابها وكيفية تولي كل طبقة أو وظيفة وكيفية تعرف بعضهم على بعض في العلاقات الاجتماعية.

والملاحظ أن المراجع الأجنبية أو التقارير التي استند إليها الكتاب جاءت كلها في الفصل الأول في حين استند الفصل الثاني على مراجع عربية عن الماسونية، ولعل في ذلك دلالة على أن البحث في أغلبه موجه من قبل الباحث حيث يبحث عما يريد أكثر من بحثه عن البعد الأكاديمي للبحث وإن كان هذا لا يعيبه فقد يكون له عذره في ندرة المراجع حول هذه القضايا.

ويتركز **الفصل الثالث** على الصلة بين الماسونية واليهودية حيث ذكر أن الماسونية لا تتصل فقط باليهودية كديانة بل هي بدعة يهودية ابتدعوها لتحقيق أغراضهم التي تمثلها الحركة الصهيونية، وأن الشعارات المعلنة للحركة الماسونية الحرية والإخاء والمساواة هي شعارات لخداع السذج من الناس تسخر لخدمة أغراض من ابتدع هذه الحركة، وليس القصد هو تحقيق غرض الصهيونية في الدولة اليهودية بل السيطرة من خلال الماسونية على العالم وإقامة الجمهورية العالمية، وأن اليهودية والماسونية يعملان لتسيد إسرائيل للعالم.

ودلل الكتاب على ارتباط اليهودية بالماسونية من خلال ما ورد عند كثير من الكتَّاب اليهود مثل الحاخام الأكبر إسحاق وايز، ووزير العدل الفرنسي في

منتصف القرن التاسع عشر غريميو وعديد من الكتب والدوريات اليهودية.

ثم ذكر كيف أن الماسون العرب في مصر وسوريا ولبنان وغيرها قد حاولوا عدم التوافق مع إقامة الصهاينة لوطن قومي في فلسطين لكن اليهود حاولوا أن يدفعوهم إلى التعصب القومي في بلدانهم وانفردوا بالتخطيط لأغراضهم.

ثم استطرد الكتاب في توضيح الصلة بين الشرائع والقوانين والطقوس الماسونية والعقائد اليهودية. كما ربط بين إحراق المسجد الأقصى في شهر أغسطس ومحاولات إسرائيل والماسون خارجها إعادة بناء الهيكل الثالث للملك والنبي سليمان واعتبار هذا الشهر مناسبة سنوية حتى يتحقق لهم ذلك.

وأوضح الكتاب نجاح الماسونية في تجنيد السياسيين أو مساعدتهم للوصول إلى مواطن صنع القرار في العالم مثل رئيس البرتغال مجالياس ليما، وخمسة عشر رئيسًا للولايات المتحدة وكذلك في البلدان العربية منذ الربع الأول من القرن العشرين حيث سيطرت على مجالس التشريع والمسائل الاقتصادية والمالية والأهم توجيه التربية والتعليم.

وأفرد جانبًا من تأثير الماسون في فرنسا وكيف أنهم كانوا وراء تجنيد القائمين عليها في تركيا بدءًا بالجيش، وكذلك السيطرة على الأمور في إيطاليا ومحاولات الماسون القيام بانقلاب عسكري يسهم في إحكام السيطرة عليها على غرار فرنسا التي أصبحت علاقتها بقصر الإليزيه الحاكم مسألة معلنة وواضحة ومؤكدة.

أما في بريطانيا فقد بلغت الماسونية من السيطرة والاتساع بحيث أصبح فيها ٧٥٠ ألف ماسوني وثمانية آلاف محفل تضم أهم رجال السياسية والاقتصاد بحيث يتحكمون في توجيه أغلب صنّاع القرار فيها.

وينتقل **الفصل الرابع** إلى الماسونية العربية بدءًا بسوريا التي أفرد لها أكبر فصوله

حجمًا حيث ذكر أن الماسونية دخلت فيها من خلال انتماء ولاتها في القرن التاسع عشر بدءًا بمخلص باشا وراشد باشا، وأن ذلك قد شجع الكثير من وجهائها على الدخول في محفلها منذ تأسيسه، وكان من أشهرهم الأمير عبد القادر الجزائري الذي استوطن دمشق ومفتي سوريا محمود أفندي الحمزاوي والشيخ سليم العطار وغيرهم، ويشير الكتاب إلى الارتباط بين الأمير عبد القادر في المغرب وبين دخول الماسونية في سوريا وأنه هو الذي شجع الوالي راشد باشا على إيجاد محفل ماسوني في دمشق. كما استطرد في شرح تحول الأمير عبد القادر من النضال في الجزائر إلى الارتباط بعهد ماسوني بعدم التصدي لمشروعات فرنسا في الشام أو غيرها، ثم الترويج للماسونية، وأنه قد حاول أن يصبح أميرًا على الشام ليستقل بها وأن فرنسا كانت ستعينه على ذلك بعد أن أصبح صديقًا لها، وذكر أن المحفل السوري كان تابعًا لمحفل المشرق الإيطالي.

وانتقل المؤلف إلى الحديث عن موقف العرب واليهود من الدولة العثمانية بعد إعلان دستور الاتحاد والترقي حيث اعتبر السلطان عبد الحميد أن انعقاد مؤتمر للصهيونية حول اختيار فلسطين كوطن قومي، ومساندة الأوربيين لهم نكبة على عرب فلسطين والعرب عمومًا، وأن مساندة رجال الاتحاد والترقي لهذا التوجيه جاء نتيجة اشتراكهم في المحافل الماسونية في سالونيك وغيرها. وأن اليهود استخدموا هؤلاء من خلال حَضِّهم على الثورة على الخلافة العثمانية والسلطان عبد الحميد وتغليب الفكرة القومية الطورانية على الرابطة الدينية العثمانية. كما تعرض للدور الماسوني في قيام الثورة العربية في الحجاز وكذلك في سوريا وفي نفس الوقت محاولة لجمها ومحاصرتها عن التوسع في المطالب العربية حول التوحد وحول فلسطين. وعرض قوائم بأسماء أعضاء محافل سوريا ومساعيها في إحداث الشقاق بين توجهات الماسون السوريين وعدم قدرتهم على التوحد مع محافل عربية أخرى

كلبنان. ثم أفرد جانبًا للحديث عن الماسونية في لبنان وكيف نمت في ظل الاحتلال الفرنسي وكذلك كيف تفرقت في توجهاتها.

وخصص **الفصل السادس** للحديث عن الماسونية في العراق والخليج العربي التي اقتصر الحديث عنها في صفحتين قصيرتين شملت البحرين والكويت.

وأوضح الكتاب في فصلين كاملين السابع والثامن أبعاد الماسونية في مصر منذ نشأتها إبان الحملة الفرنسية عليها ١٧٩٨م، ثم كيف اتسعت ونمت على يد محمد علي وطوال حكمه ثم حكم أبنائه. وذكر تعدد هذه المحافل من فروع للمحفل الإيطالي وكذلك الإنجليزي إلى جانب الفرنسي طبعًا، ثم بعد ذلك المحافل المصرية التابعة لهذه المحافل والمحافل أمريكية كذلك. وأشار ضمنًا إلى تأثير هذه المحافل على الكثير من الأحداث السياسية في مصر كعصر إسماعيل والثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي. وتابعها حتى عهد ثورة يوليو وتوجس نظامها من هذه المحافل ومحاولة حلها لشكها في صلتها بإسرائيل ١٩٦٤م.

واحتوى **الفصل الثامن** على توضيح تاريخ الماسونية في فلسطين الذي بدأ في١٨٧٣م تحت محفل شرق كندا. ثم كان طموح الماسون الصهاينة في التسلل إلى فلسطين بعد نجاح الثورة الفرنسية ودخول نابليون مصر وتوجهه نحو فلسطين، لكن ذلك لم يتحقق بعد إخفاق نابليون.

وظل الماسون اليهود يخططون من خلال زيادة المحافل الفلسطينية وتبعيتها للمحافل الإنجليزية بعد احتلال الإنجليز لمصر، لكن جهود الصهاينة اتجهت إلى جعل محافلها في فلسطين تابعة للإنجليز مباشرة. كما كان الماسون الصهاينة قد استطاعوا أن يستخدموا المحافل في مصر لتأييد عودة اليهود إلى فلسطين والتمهيد لاندماجهم مع العرب في وطن واحد.

وتناول الفصل نفسه دور الماسونية في الأردن بادئًا بقبول الملك حسين وبهجت التلهوني رئيس ديوانه مرتبة ماسونية كبرى ١٩٥٧م للملك وانتساب رئيس ديوانه إليها. ثم استطرد في ذكر العديد من الأسماء العامة في الأردن ودرجتها في الماسونية وجداول الأعمال في اجتماعات محافلها.

ثم أوضح نص بيان ماسوني أردني صدر ١٩٦٤م يشير إلى أن الحركة الماسونية حركة خيرة خادمة للدين وأن اشتراك العرب في الحركة الماسونية هو وسيلة لتصدي هذه المحافل للمحافل الصهيونية التي تضلل الرأي العام. وأشار إلى رأي بعض المعارضين لإقامة محافل عربية بحكم أنها مضللة، وأن بياناتها حين تقدم لنفسها بآيات قرآنية إنما تضلل الناس وأن من حق الناس مناقشة دورها وبياناتها والتعرف عليها. ثم نشر الفتوى الدينية التي صدرت في الأردن والتي لم تكن حاسمة في موقفها، ثم عقّب علي ذلك بفتوى المفتي العام في الأردن والتي تقضي بأن من يدخل هذه المحافل هو مرتد كافر وعليه أن يتوب ويرجع إلى الإسلام.

وجاء **الفصل العاشر** والأخير ليوضح الدور الخاص بمقاطعة الماسونية ممثلًا في بيان لجان المقاطعة بحكم ثبوت تبعية هذه المحافل لإسرائيل في كل أنحاء العالم، واعتبار الحركة الماسونية حركة صهيونية، ويدعو إلى خطر تواجدها في الدول العربية وإغلاق المقام منها وعدم التعامل مع هذه المحافل في أي ركن في العالم.

وتبع ذلك ورود حكم الشيخ عبد الله بن حميد في ١٩٧٨م في أن الماسونية منظمة يهودية صهيونية تهدف إلى هدم الإسلام واعتبارها لذلك من أخطر المنظمات الهدامة على الإسلام والمسلمين، وأن من ينضم إليها وهو عارف بحقيقتها كافر بالإسلام مجانب لأهله.

والكتاب في عمومه يعتبر متميزًا عن غيره مما صدر من كتب عن هذه الحركة بحكم التزامه بالمنهج الأكاديمي في الغالب أكثر من الأسلوب الدعوى أو

الإعلامي الذي صدر عن نفس الموضوع.

كما أنه جاء نتيجة لعلو المد السلفي المرتاب من الغرب والحركة الصهيونية والذي قصد به تنبيه المسلمين، والكتاب أسهم في هذه الحقبة التي صدر فيها في دعم التيار الإسلامي المتشدد، وتناول قضية كانت مبهمة أو غائبة عن عموم المثقفين المسلمين لتضيف برهانًا جديدًا عن دعم فكرة المؤامرة التي يحيكها الغرب المسيحي والمدعوم من اليهود ضد كل ما هو مسلم مما ساعد على تكوين رصيد ثقافي مسلم معادي للغرب غير قابل لشكل التعاون معه.

والغريب في الأمر أن مثل هذه الأفكار عن الماسونية وعن يهود الدونمة وعن الكتب الأخرى التي تشكل تآمر الغرب المسيحي واليهودي على الإسلام قد جاءت في أعقاب ابتعاث الكثير من الطلاب المسلمين لجامعات الغرب وأخذ الكثير من البلاد البترولية بوسائله.

كما أن هذا التيار الفكري وتنوعاته الثقافية التي تدعمه جاءت في فترة شهدت ضعف المد القومي العربي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧م والتي أفسحت المجال للمد الإسلامي لكي يملأ الفراغ الفكري العربي، وجاء مدعومًا بكثرة المكتبات ووسائل الثقافة التي لم تكن منفتحة على الغرب أو على الكثير من التيارات الفكرية الأخرى بغية إعلاء المد الإسلامي السلفي على حساب الغياب القومي الذي كان يتزعمه جمال عبد الناصر في مصر وحزب البعث العربي في كل من سوريا والعراق.

ولهذا شكّل الكتاب أداة فاعلة في دعم حيثيات التيار السلفي الإسلامي الذي زاد من حجم الكراهية للغرب وللحركة الصهيونية.

ومن هنا فإنه يعد إضافة فكرية وثقافية للمكتبة العربية وبخاصة أنه قد تناول قضية مازالت غامضة لدى كثير من المثقفين والأكاديميين العرب.